مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩ (٢)، ٢٠٠٥

تحليل دوافع الأفراد في استثمار مدخراتهم خارج الجهاز المصرفي في قطاع غزة

Analysis of Investors Incentives for Investing their Savings Outside the Banking System in Gaza Strip

يوسف عاشور
قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
بريد الكتروني: yashour1@yahoo.co.uk

تاريخ التسليم: (٢٠٠٤/٤/٢١)، تاريخ القبول: (٢٠٠٤/١٠/٣)

ملخص

يهدفُ هذا البحثُ إلى دراسة ظاهرة استثمار الأفراد لمدخراتهم خارج الجهاز المصرفي من حيث دوافع أصحابها، وأهمّ السلع المعمرة الّتي يتمتعون بها، وأهم الخدمات المصرفية التي يحصلون عليها من المصارف القائمة، وسبب إحجامهم عن استثمارها لدى المصارف. وقَد استندَ البحثُ الحالي إلى الاستبيان في جمع المعلومات من مائتين واثنين وخمسين مستثمراً لمدخراته خارج الجهاز المصرفي. تشير نتائج البحث إلى أنّ أهم السلع المعمرة الّتي يتمتع بها أفراد العينة هي ملكية التلفزيون، والبيت، وأن السبب الشائع للادخار والاستثمار هو محاولة زيادة الدخل، وأن الخدمة الأهمّ الّتي يحصلون عليها من المصارف هي الحساب الجاري، وجميع أفراد العينة لا يودعون ولا يقترضون من المصارف القائمة.

Abstract

The main aim of this research is to investigate savings and deposits outside the banking system in Gaza Strip; why do not people invest their savings with banking system? do these people enjoy durable goods? What services do they get from banks. A questionnaire was designed to collect the required date. The sample counted for 252 investors outside the banking system. Findings of the research suggest that television sets and houses are the most popular durable assets that those investors enjoy. They save and invest to increase their income. All of them do not deposit their savings at banks neither they get loans. They have only current accounts in banks.

مقدمة

تعتبر المدخرات و طرق استثمارها في أي مجتمع من أهم مقومات تنميته وتطوره، وتتدرج المجتمعات البشرية من حيث تعقد النظم التي تحكم عملية جمع المدخرات وطرق استثمارها (غانم، ١٩٨٢م)، وتدلُّ درجة التعقيد هذه علىٰ درجة تطور مؤسسات ونظم وقوانين المجتمع الاقتصادية والمالية والمصرفية؛ فكلما تطورت مؤسسات المجتمع ونظمه أخذت عملية جمع المدخرات و طرق تشغيلها الطابع الرَّسمي عبر القنوات الرَّسمية المرخص لها بذلك سواء في جانبها المؤسسي كالمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المتطورة، أو في جانب قنوات جمع المدخرات وهي ما تُعرف بالمنتجات المالية والمصرفية.

وفي المجتمعات الأقل تطوراً من الناحية المؤسسية المصرفية والمالية، بدأت صور من التنظيم المصرفي الخاص بالفقراء بالظهور والانتشار، وهناك تجارب اشتهرت في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن أشهر هذه المؤسسات الَّتي أصبحت مثالاً يُحتذىٰ به في المجتمعاتِ الناميةِ هي قرامين بانك "Grameen bank".

علىٰ أنَّ للمجتمعاتِ المجاورةِ للمجتمع الفلسطينيِّ تجربة مختلفة بعض الشئ عن تجربة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن أشهرِ هذه التَجارب في جمهوريةِ مصر العربية تجربة شركات توظيف الأموال (حسن وإبراهيم، ١٩٨٨م، سند، ١٩٨٨م، المصري، ١٩٨٨م، عبد القادر،١٩٩٨م، القليوبي، ١٩٩٣م).

وقَدْ مرَّ المجتمع الفلسطيني في الضفةِ الغربيةِ وقطاع غزةَ بفترةِ احتلالِ عسكريٍّ إسرائيليٍّ مباشرِ طويلة امتدتْ لما يقرب من ثلاثةِ عقودِ (١٩٦٧م - ١٩٩٤م)، استطاعت خلالها إدارة الاحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر الاحتفاظ بنظم ماليةٍ ومصرفيةٍ بسيطة جداً وغير ملبية لاحتياجات المجتمع الفلسطيني (عاشور، ٢٠٠٣م، ١٩٩٤م، ١٩٩٧م، كنعان، ١٩٨١م)، ممَّا جعلَ أفراد المجتمع الفلسطيني يطوّرون فيما بينهم نظماً بدائية وغير رسمية بديلة عن المؤسسات الرسمية، تعتمد في جوهرها علىٰ عوامل الثقة والأمانة والمعرفة الشخصية، واعتمدت ما يعرف بمصطلح تشغيل الأموال / تشغيل الأموال في الحلال / تشغيل الأموال في التجارة / تشغيل الأموال في الكسب والخسارة، وجميع هذه التعبيرات تأخذ بعنصرين، الأوَّل هو أنَّها شرعية حلال من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، والثاني هو تحقق العائد وما يتبع ذلك من الأمان والثقة.

ورغمَ انتشار المصارف وبشكل ملحوظ ونمو عددها في ظلِّ السلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنة ١٩٩٤م وحتَّىٰ ٣١. ١٢. ٢٠٠٣م؛ حيثُ بلغَ عددُ المصارف واحداً وعشرين وعدد الفروع مائة وثلاثة وثلاثين فرعاً (تقرير سلطة النقد، ٢٠٠٣م) موزعة علىٰ مدن وقرىٰ الضفة الغربية وقطاع غزة، إلَّا أنَّه يبدو أنَّ أفرادَ المجتمع الفلسطيني قَدْ تأصلت فيهم وبينهم عادة استثمار مدخراتهم مع مَنْ يثقون بهم من الأفراد العاملين في مجالات الاقتصاد المختلفة من تجارة ومقاولات وصناعة وغيرها، وساعد علىٰ ذلك ما أُشيعَ عن المصارفِ الجديدة الَّتي تأسستْ في ظلِّ السلطة بأنَّها تُهرِّب -الحقيقة أن مصطلح التهريب هو أقرب للسياسية

والصحافة يراد منه إثارة الرأي العام، وقد عالج عاشور (٢٠٠٣م) هذه الظاهرة صفحة ٤١٩ - ٤٢٦- مُدخرات المواطنين وتستثمرها خارج الوطن (حامد: ١٩٩٥م، الشوا: ١٩٩٤م، بنك فلسطين: ١٩٩٥م، ماس: ١٩٩٥م)، كما ساعدَ علىٰ ذٰلكَ فترات الحصار الاقتصادي الَّذي مارسته الحكومة الإسرائيلية ضدَّ المجتمع الفلسطيني، ممَّا أدَّىٰ إلىٰ انخفاض مستوىٰ النشاط الاقتصادي (الأمم المتحدة: ربيع ١٩٩٧م، إبريل ١٩٩٧م، October ١٩٩٦، April ١٩٩٧) فلم يجد أصحاب المدخرات سوىٰ هؤلاء المستثمرين كملاذٍ لاستثمار مدخراتهم لديهم والحصول علىٰ عوائد.

وفق النظريات النقدية والاقتصادية يمكن تحديد كتلة النقود في المجتمع حسب مفهوم التعريف الضيق (M1) أو الموسع (M2) أو (M3)، غير أنَّه يصعب في الوضع الفلسطيني تحديد كمية النقود، فليس هناك إحصائيات تحدد كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، كما أنَّه ليس هناك إحصاءات تُحدِّد حجم مدخرات المواطنين الَّتي تصبُّ في القنواتِ غير الرَّسمية في فلسطين وطرق استثمارها، فعدا ما هو معروف عن حجم الودائع في الجهاز المصرفي (جدول رقم ١) وهيكلها (جدول رقم ٢)، تندر الدِّراسات عن حجم الودائع خارجه، كما تندر الدِّراسات الَّتي توضح بالضبط طرق هؤلاء الأفراد في استثمار مدخراتهم، وهي في حاجة إلىٰ مزيد من الأبحاث والدِّراسات.

جدول (١) : تطور حجم الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين

السنة	الودائع (مليون دولار)	الزيادة (٪)	معدل النمو (٪)
١٩٩٥م	١٢٥٢	-	-
١٩٩٦م	١٧١١	٤٥٩	٣٧
١٩٩٧م	٢٠٩٠	٣٨٠	٢٢
١٩٩٨م	٢٤١٤	٣٢٤	١٥
١٩٩٩م	٢٨٧٥	٤٦١	١٩
٢٠٠٠م	٣٥٠٧	٦٣٢	٢٢
٢٠٠١م	٣٣٩٩	(١٠٨)	(٣)
٢٠٠٢م	٣٤٣٠	٣١	١
٢٠٠٣م	٣٦٢٤	١٩٤	٦

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية : أعداد مختلفة من النشرة الشهرية للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٣م

جدول (٢) : الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين حسب العملات (بالمليون دولار)

	دولار أمريكي		دينار أردني		شيقل إسرائيلي		عملات أخرى		مجموع	
	مبلغ	٪	مبلغ	٪	مبلغ	٪	مبلغ	٪	مبلغ	٪
١٩٩٥م	٤٢٩	٣٥	٥٥٥	٤٤	٢٥٢	٢٠	١٦	١	١٢٥٢	١٠٠
١٩٩٦م	٧١٢	٤٢	٦٤٦	٣٧	٣٣٩	٢٠	١٤	١	١٧١١	١٠٠
١٩٩٧م	١٠١٤	٤٩	٧١٨	٣٤	٣٣٣	١٦	٢٥	١	٢٠٩٠	١٠٠
١٩٩٨م	١٤٧٠	٦١	٥٨١	٢٤	٣٤٤	١٤	٢٠	١	٢٤١٥	١٠٠
١٩٩٩م	١٨١٨	٦٣	٦٣٤	٢٢	٣٨٧	١٣	٣٩	٢	٢٨٧٥	١٠٠
٢٠٠٠م	٢١٨٠	٦٢	٧٢٢	٢١	٥٣٨	١٥	٦٧	٢	٣٥٠٧	١٠٠
٢٠٠١م	٢٠٥٣	٦٠	٧٤٥	٢٢	٥٣٥	١٦	٦٦	٢	٣٣٩٩	١٠٠
٢٠٠٢م	٢١٢٠	٦٢	٧٦٩	٢٢	٤٥٦	١٣	٨٥	٣	٣٤٣٠	١٠٠
٢٠٠٣م	٢١٧٨	٦٠	٨٤٣	٢٣	٥١٢	١٤	٩١	٣	٣٦٢٤	١٠٠

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية : أعداد مختلفة من النشرة الشهرية للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٣م

ويرجع سبب عدم معرفة وتحديد كمية النقود المتداولة في المجتمع وحجم المدخرات خارج الجهاز المصرفي إلى العديد من الأسباب الّتي يقف على رأسها العوامل الآتية:

١. عدم وجود عملة فلسطينية وطنية؛ ليسهل حصرها وتحديد كمياتها المتداولة والمدخرة حسب الكمية المصدرة منها.

٢. تداول ثلاث عملات غير وطنية بصفة رسمية في فلسطين، وهي: العملة الأمريكية "الدولار" والعملة الأردنية "الدينار" والعملة الإسرائيلية "الشيقل الجديد"، كما أنَّ السلطة الوطنية الفلسطينية لا تعاقب من يمتلك نقوداً بأيّ عملة أخرى، وتقوم المصارف عادة بفتح حسابات بعملات مختلفة حسب الطلب (جدول رقم ٢).

٣. فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الّتي كان يخشى الأفراد خلالها الإفصاح عن مدخراتهم خوفاً عليها من سلطات الاحتلال العسكري.

٤. عدم تأصل العادة المصرفية لدى جميع المواطنين، فهناك فئة من الجمهور لا تؤمن بالمصارف التقليدية الّتي تأخذ عنصر الفائدة المصرفية في تعاملها، وهناك فئة لا تؤمن بالمصارف على الإطلاق سواء تقليدية أو إسلامية وتعتبر أن لا فرقاً جوهرياً بين النموذجين؛ وبالتالي فكلاهما حرام.

ولكن ما يعزز الاعتقاد بشيوع ظاهرة تشغيل المدخرات خارج الجهاز المصرفي هو ما يظهر من حينٍ لآخر عند انهيار رجال أعمال اعتادوا علىٰ جمع المدخرات من الأفراد بهدف تشغيلها واستثمارها، وهذه ظاهرة مكرورة في المجتمع الفلسطيني (عاشور: ٢٠٠٠م).

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث الَّذي بين أيدينا في دراسة جانب من جوانب ظاهرة تشغيل واستثمار المدخرات في المجتمع الفلسطيني، وهذا الجانب هو: تحليل دوافع الأفراد في تشغيل واستثمار مدخراتهم خارج الجهاز المصرفي، وتحديد أهم العوامل المؤثرة علىٰ قرارهم، ويقوم البحث علىٰ تحديد مجموعة من الدوافع (العوامل) العائدة علىٰ أصحاب المدخرات وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية والأرباح والضمانات الَّتي حصلوا عليها والمبالغ الَّتي أودعوها بهدف التشغيل والاستثمار، ودوافع الادخار وتشغيل الأموال خارج الجهاز المصرفي، ومعرفة أسباب عدم قيام الأفراد بالإيداع لدىٰ المصارف سواء التجارية أو الإسلامية.

وعليه تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١. ما أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد الذين استثمروا مدخراتهم خارج الجهاز المصرفي؟
٢. ما العلاقات بين الأفراد أصحاب المدخرات ومَن استثمر لهم الأموال؟
٣. ما دوافع الأفراد في الادخار و تشغيل واستثمار مدخراتهم؟
٤. هلْ يتمتع المدخرون بالسلع المعمرة الأساسية مثل التلفزيون والغسالة وغيرها؟
٥. ما دوافع الأفراد في تشغيل مدخراتهم خارج الجهاز المصرفي؟
٦. لماذا لا يُقبل الأفراد علىٰ تشغيل مدخراتهم في المصارف التجارية؟
٧. لماذا لا يُقبل الأفراد علىٰ تشغيل مدخراتهم في المصارف الإسلامية؟

أهداف البحث

هدف هذا البحث الأساسي هو دراسة وتحليل أهم العوامل الَّتي أدَّتْ بأصحاب المدخرات إلىٰ إيداعها لدىٰ مستثمرين ورجال أعمال بهدف تنميتها والحصول علىٰ عوائد من استثمارها خارج الجهاز المصرفي رغم كثرة وحداته وانتشارها في معظم قرىٰ ومدن الضفة والقطاع.

فروض البحث

يقوم هذا البحث علىٰ اختبار الفروض الآتية:

الفرض الأوَّل: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة شيوع ملكية الأصول المعمرة بين أفراد العينة.

الفرض الثاني: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لأسباب ادخار أفراد العينة لأموالهم واستثمارها.

الفرض الثالث: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للخدمات المصرفية الَّتي يحصل عليها أفراد العينة من المصارف المحلية.

الفرض الرَّابع: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف التقليدية المحلية القائمة.

الفرض الخامس: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف الإسلامية المحلية القائمة.

محددات البحث

واجه هذا البحث عدة صعاب تمثل أهمها في قلِّة الدراسات وندرتها في موضوعه، وهذا شكل صعوبة في تحديد المتغيرات التي يمكن دراستها وكذلك أسلوب معالجتها. فدراسة صالح (٢٠٠٠م) ركزت على قطاع التمويل وليس الادخار والاستمار، وكذلك دراسة كلٍّ من الصائغ (١٩٩٣م) والبلاط (١٩٩٦م) ركزت على معالجة دوافع الاستثمار في الأسواق الأجنبية.

كما أنَّ هناك عادة متأصلَّة في المجتمع وهي أن الأفراد يصرحون ويعلنون عما عليهم من التزامات وديون، ولكنَّهم غالباً لا يرغبون بالبوح عن مدخراتهم وحجمها وأماكن إيداعها، وهذا جعل عملية الحصول علىٰ البيانات أصعب.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، يقف علىٰ رأسها ما يأتي:

١. يبدو أن هناك ندرة في الأبحاث التي تتناول موضوع الادخار والاستثمار لدىٰ رجال أعمال في المجتمع الفلسطيني؛ وبالتالي فهذا البحث يسهم في محاولة سدِّ ثغرةٍ في المكتبةِ المصرفية والاستثمارية والمالية العربية الفلسطينية.

٢. محاولة الإجابة علىٰ الأسئلة السابقة مِمَّا يُتيح الفرصة للجهاتِ المصرفية المسئولة وللجهازِ المصرفي الفلسطيني دراستها والاطّلاع علىٰ نتائجها والاستفادة من توصياتها، خاصة في ما يتعلق بالتسويق المصرفي في المجتمع الفلسطيني، والعوامل المؤثرة فيه، خاصة أن الدِّراسات و الأبحاث علىٰ المودعين نادرة.

منهج البحث وأداته في جمع البيانات

اتبع البحث منهج التحليل الوصفي، واعتمد أسلوب المقابلة الشخصية المنظمة في جمع المعلومات؛

حيث تَمَّ تصميم استبيان لجمع البيانات المتعلقة بالمتعاملين مباشرة، وقَدْ تَمَّ تطوير الاستبانة علىٰ مرحلتين، تمثلت الأولى في طرح أسئلة مفتوحة، ومن خلالها تّمَ حصر الإجابات المتوقعة ثُمَّ تَمَّ إعادة صياغتها في صورة أسئلة مُغلقة. وقَدْ تَمَّ اختبار الاستبانة إحصائياً للتأكد من مصداقيتها فتبيَّنَ أنَّ قيمة ألفا كرونباخ (٠٫٧٤٢٥) مِمَّا يَعني أنَّه يُمكن الاعتماد عليها.

مجتمع البحث و عينته

مجتمع البحث ينحصر في أصحاب المدخرات الَّذين أودعوا أموالهم لدىٰ رجال أعمال بغرض الاستثمار و تحقيق العوائد. ولا يوجد إحصاء رسمي يبين عددهم ولا حجم المبالغ المستثمرة. ولأغراض هذا البحث فقد أمكن جمع بيانات من ٢٥٢ مودعاً، وهو عدد ممثل في حالة كبر حجم المجتمع الأصلي كما في هذه الحالة.

مناقشة نتائج الدِّراسة الميدانية

يناقش هذا الجزء من الدِّراسة تحليل ومناقشة نتائج الدِّراسة الميدانية المتعلقة بأصحاب المدخرات الَّذين استثمروا مدخراتهم لدىٰ رجال أعمال ولم يستثمروها في المصارف المنتشرة في فلسطين، وذلكَ بمناقشة بعض الخصائص والصفات الديموغرافية لأفراد عينة الدِّراسة ودخولهم وعلاقتهم بمَنْ استثمروا لديهم ثم باختبار فرضيات البحث، كما يأتي:

أهم المواصفات الشخصية والاجتماعية لأفراد عينة البحث

ما أعمار المستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٩، ملحق رقم ١) أنَّ أكثر (ما يقرب من ٤٥٪) المستجيبين كانت أعمارهم ما بين ٣٠ - ٥٠ سنة، وجاء في المرتبة الثانية مَن هم أكبر من خمسين سنة بنسبة تقترب من ٤٣٪، بينما من هم أصغر من ٣٠ سنة جاؤوا في المركز الأخير وبنسبة ضعيفة نسبياً بلغت حوالي ١٣٪. ولهذا دلالته؛ حيثُ إنَّ غالبية المستجيبين هم في مرحلة العمل وكسب الدخل؛ وبالتالي توزيع هذا الدخل ما بين الاستهلاك والادخار.

ما جنس المستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٠، ملحق رقم ١) أنَّ الغالبية العظمىٰ (ما يقرب من ٩٢٪) من المستجيبين كانوا رجالاً، بينما بلغت نسبة النساء حوالي ٨٪. ولهذا دلالته في المجتمع؛ حيثُ يدلُّ علىٰ أنَّ الرجال هم الذين يقومون بعملية الاتصال برجال الأعمال لتشغيل مدخراتهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكونوا هم أصحاب هذه المدخرات، فقَدْ تكون لزوجاتهم، لكن عملية الاتصال تتم بواسطة الرجل.

ما الحالة الاجتماعية للمستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١١، ملحق رقم ١) أنَّ الغالبية العظمىٰ (ما يقرب من ٩١٪) من المستجيبين كانوا متزوجين، بينما جاء العزاب بنسبة ٦٪ والأرامل

والمطلقين بنسبة تقترب من ٤٠٪ في المركزين الثاني والثالث على التوالي، وهذا رُبَّما يعكس وضعاً طبيعياً؛ حيثُ إنَّ المتزوج هو الَّذي يفكر في التوفير والادخار وتنمية المدخرات أكثر من غيره. باختبار علاقة متغير الجنس بمتغير الحالة الاجتماعية تبين أنَّ قيمة مُربّع كاي (χ^2 Chi Square) = ٦٢,٣٤٦ و مستوى معنوية = ٠,٠٠٠ ممَّا يدلُّ على أنَّ هُناكَ علاقة إحصائية قوية بين المتغيرين؛ حيثُ تبينَ أنَّ الغالبية العظمى من الأرامل هم من النساء؛ فقَدْ بلغتْ نسبة الأرامل النساء ما يقرب من ٧٨٪، وهذا رُبَّما يعكس حاجة الأسرة الَّتي فقدتْ معيلها الرجل إلى الاعتماد بدرجةٍ أكبر على الأم للتوفير وتنمية المدخرات.

ما عدد أفراد أسر المستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٢، ملحق رقم ١) أنَّ أكثر (٤١,٤٪) المستجيبين المتزوجين كانوا يعولون ما بين ٥-١٠ أفراد، وجاء في المرتبة الثانية من يعولون أقلَّ من ٥ أفراد بنسبة بلغت ٤١,٤٪، بينما كانت أقلية منهم (١٤,٣٪) يعولون أكثر من ١٠ أفراد. باختبار علاقة متغير عدد الأفراد المعالين بمتغير حجم المبلغ المستثمر تبين أنَّ قيمة مُربّع كاي (χ^2 Chi Square) = ٥,٩٢٥ ومستوى معنوية = .٢٠٥٠ ممَّا يدلُّ على أنَّ هُناكَ علاقة إحصائية ضعيفة بين المتغيرين، ممَّا يُمكنُ الاستنتاج معه أنَّ عدد أفراد الأسرة لم يكن مؤثراً على حجم المبلغ المستثمر.

ما المستوى التعليمي للمستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٣ ، ملحق رقم ١) أنَّ غالبية (٦١,٨٪) المستجيبين ذوُو مستوى تعليم أقلّ من جامعي، وجاء في المركز الثاني الجامعيون بنسبة ٣٧,٨٪، بينما كانت فئة غير المتعلمين لا تكاد تذكر (أقل من ١٪). باختبار علاقة متغير حجم المبلغ المستثمر مع مستوى التعليم تبين أنَّ قيمة مُربّع كاي (χ^2 Chi Square) = ٨,٢٨٣ و مستوى معنوية = ٠,٨٢٠ ممَّا يدلُّ على أنَّ هناك علاقة إحصائية ضعيفة عند مستوى ٥٪ بين المتغيرين، مما يمكن الاستنتاج معه أنَّ مستوى التعليم لم يكن مؤثراً على حجم المبلغ المستثمر.

ما الأعمال التي يمارسها المستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٤ ، ملحق رقم ١) أنَّ غالبية (٥٣,٥٪) المستجيبين يعملون لحساب أنفسهم (جدول رقم ١٤ ، ملحق رقم ١)، وجاء في المركز الثاني من يعمل موظفاً بنسبة ٣٢,٤٪، وأخيراً من ليس لديه عمل الآن بنسبة بلغت ١٤,١٪. باختبار علاقة متغير الجنس بمتغير العمل الحالي تبين أنَّ قيمة مُربّع كاي (χ^2 Chi Square) = ٣٢,٤٢٤ و مستوى معنوية = ٠,٠٠٠ ممَّا يدلُّ على أنَّ هُناكَ علاقة إحصائية قوية بين المتغيرين؛ حيث تبين أنَّ الغالبية العظمى ممَّن لا يعملون هم ممَّنْ تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة؛ فقَدْ بلغت نسبتهم ما يقرب من ٧٣٪، وهذا ربما يعكس حالة أفراد متقاعدين ممَّنْ حصلوا على مدخراتهم ويحتاجون إلى استثمارها وتنميتها.

مواصفات أفراد عينة البحث من حيث الدخل ومصادره

هلْ عملَ المستجيبون في الخارج؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٥ ، ملحق رقم ٢) أنَّ الغالبية العظمى (٨٨,٥٪) من المستجيبين لم يعملوا في الخارج لتكوين مدخراتهم، بينما أقلية منهم عملت في الخارج.

ما مبلغ الدخل الشهري للمستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٦ ، ملحق رقم ٢) أنَّ نصف المستجيبين تقريباً (٤٧,٨٪) لديهم دخل شهري ما بين ٥٠٠$ - ١٠٠٠$، وجاء في المركز الثاني مَن لديه دخل شهري أقل من ٥٠٠$.

كم مصدراً للدخل يمتلكه المستجيبين؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ١٧، ملحق رقم ٢) أنَّ أكثر من ثلثي (٦٩,٦٪) المستجيبين ليس لديهم إلا مصدر واحد من مصادر الدخل، بينما أقل من الثلث (٣٠,٤٪) لديهم مصادر دخل متعددة.

علاقة أفراد العينة مع مَنْ أودعوا لديهم الأموال بهدف الاستثمار:

كيفَ تعرَّف المستجيبون علىٰ مَنْ أودعوا لديهم الأموال بهدف الاستثمار؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٢٠، ملحق رقم ٣) أنَّ غالبيتهم (٦٢,٩٪) قَدْ تعرفوا عليهم عن طريق وسيط قام بإقناعهم بعملية استثمار أموالهم لدىٰ رجال الأعمال، كما أنَّ ٢٩,٠٪ منهم قد تعرفوا عليه عن طريق أقارب أو جيران لهم، وهذا رُبَّما يُظهر أهمية الاتصال الشخصي المباشر في عملية جمع الودائع.

ما المجالات الَّتي يتم فيها استثمار الأموال؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٢١، ملحق رقم ٣) أنَّ جميع الأموال يتم استثمارها في المجالات التجارية ما عدا ٨,٠٪ منها يتم استثمارها في الصناعة، وهذا رُبَّما يعود إلىٰ أسباب متعددة منها علىٰ سبيل المثال: أنَّ الأعمال التجارية منتشرة بصورة كبيرة في المجتمع، ومكان ممارستها قريب ومختلط بأفراد المجتمع؛ ممَّا يسهل عملية الاتصال، كما تمتاز الأعمال التجارية بسرعة دورانها؛ وبالتالي سهولة استرداد الأموال في حالة الحاجة إليها وطلبها، كما تساعد سرعة الدوران علىٰ سرعة تحقق العائد والحصول عليه.

ما الضمانات الَّتي حصل عليها أصحاب الأموال المودعة؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٢٢، ملحق رقم ٣) أنَّ غالبيتهم (٥٧,٣٪) قَدْ حصل علىٰ وصل أمانة بالمبلغ محرر من الشخص الذي استلم الأموال، وهو عبارة عن إقرار باستلام المبلغ دون أي إشارةٍ إلىٰ شروطٍ أو تفاصيلٍ تكون ضرورية في حالة الاختلاف والنزاع، وهناك ٢٤,٤٪ حصلوا علىٰ عقدٍ وفيه يتم ذكر بعض الشروط والهدف من المبلغ، وأخيراً هناك ١٨,٣٪ منهم حصلوا علىٰ سندِ دينٍ منظمٍ موثقٍ من كاتبِ العدل، وهو يثبت حق الدين بين طرفيه فقط دون الإشارة إلىٰ شروطٍ.

ما المبالغ الَّتي تَمَّ استثمارها؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٢٣، ملحق رقم ٣) أنَّ حوالي النصف (٤٩,٠٪) قَدْ أودعوا مبالغ لا تزيد عن ١٠٠٠٠$، وأنَّ ٣٧,١٪ مبالغهم كانت ما بين ١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠$، وأنَّ ١٣,٩٪ كانت مبالغهم ما بين ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠$.

ما نسب العوائد الَّتي حصل عليها أصحاب رأس المال؟ تبيَّنَ من نتائج التحليل (جدول رقم ٢٦، ملحق

رقم ٣) أنَّ أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين (٧٧,٩٪) كانوا يحصلون علىٰ نسبةٍ تراوحت ما بين ١-٢٤٪ كعوائدَ علىٰ المبالغ المستثمرة، وأنَّ ٢٢,١٪ حصلوا علىٰ نسبةٍ أعلىٰ من ٢٤٪ من الأرباح.

مناقشة نتائج اختبار فروض الدِّراسة

يتناول هذا الجزء من الدِّراسة اختبار الفروض، كما يأتي:

مناقشة نتائج اختبار الفرض الأول

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة شيوع ملكية الأصول المعمرة الشائعة (تم تجاوزاً اعتبار خدمة الهاتف أصلاً معمراً باعتبارها خدمة مستمرة). يُبيِّنُ جدولُ رقم ٣ توزيعَ مفردات عينةِ البحثِ حسب ملكيتهم للأصولِ المعمرة الشائعة وترتيبها حسبَ أهميتها:

جدول (٣): توزيعُ مفردات عينةِ البحثِ حسب ملكيتهم للأصول المعمرة

الأصل المعمر	المتوسط	الترتيبُ	T	Sig.	شائع الملكية
بيت السكن	٣,٨٣٣	٢	٢٣,٧٧٥	.٠٠٠	نعم
سيارة خاصَّة	٢,٩٤٨	٥	-.٨٢٣	.٤١١	-
غسالة	٣,٦٢١	٣	١١,٣٥٤	.٠٠٠	نعم
تلفون في المنزل	٣,٢٢٧	٤	٣,٣٤٦	.٠٠١	نعم
جهاز تلفزيون*	٤,٠٠٠	١	-	-	نعم
قطعة أرض	٢,٢٨٦	٧	-١٤,٧٥٥	.٠٠٠	لا
جهاز كمبيوتر	٢,٤٠٧	٦	-٩,٣٣٥	.٠٠٠	لا
جهاز فاكس	٢,٢٣١	٨	-١٧,٣٢١	.٠٠٠	لا

* ١٠٠٪ من أفراد العينة الذين أجابوا علىٰ هذا السؤال هم يملكون هذا الأصل

المصدر: نتائج الدِّراسة الميدانية

الادخار في مفاهيم علم الاقتصاد هو الفائض عن الاستهلاك من الدخل، أي هو الجزء غير المستهلك من الدخل، وعادة يبدأ الفرد في الادخار بعد إشباع الحاجات الَّتي يشعر الفرد بأنَّها أساسية.

يتبيَّنُ من نتائج التحليل (جدولِ رقم ٣)، أنَّ جهاز التلفاز يأتي في مُقدِّمةِ الأصول المُعمَّرة الَّتي يمتلكها أفراد عينة البحث، وتدلُّ النتائج علىٰ أنَّ جميع أفراد العينة يمتلكون جهاز تلفاز، يلي ذلك البيت السكني، ويأتي في المرتبةِ الثالثةِ ملكية غسالة، ويأتي في المرتبةِ الرَّابعةِ وجود تلفون في المنزل.

تشيرُ نتائجُ اختبارِ T إلىٰ أنَّ ملكية هذه الأصول شائعة بدرجة كبيرة بين أفراد العينة؛ حيثُ قيمةُ

T موجبة، ومرتفعةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوى معنوية أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلى أنَّ ملكية هذه الأصول شائعة، وهذا يدلُّ على أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ يمتلكون هذه الأصول.

كما تشيرُ نتائجُ اختبار T إلى أنَّ أغلبيةَ أفراد العينة لا يملكون باقي الأصول المتمثلة في ملكية قطعة أرض، وجهاز كمبيوتر، و جهاز فاكس؛ حيثُ قيمةُ T سالبة، ومنخفضةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوى معنوية أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلى أنَّ ملكية هذه الأصول غير شائعة، وهذا يدلُّ على أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ لا يمتلكون هذه الأصول.

يمكن الاستنتاج من المناقشة أنَّ أفراد العينة يعتبرون بعض السلع المعمرة أساسية في حياتهم قبل البدء في عملية الادخار ومن ثَمَّ الاستثمار؛ وبالتالي فهم يمتلكونها، بينما هناك سلع لا تعتبر ضرورية فهي غير شائعة الملكية بينهم؛ وعليه فلا مجال لقبول الفرض أنَّه لا توجد فروق في درجة شيوع الملكية وأنَّ جميع مفردات العينة يتمتعون بملكيةِ جميع الأصول المعمرة الشائعة، وبنفسِ الدَّرجة.

مناقشة نتائج اختبار الفرض الثاني

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لدوافع وأسباب ادخار أفراد العينة لأموالهم واستثمارها. يُبيِّن جدول رقم ٤ نتائج اختبار هذا الفرض، كما يأتي:

جدول (٤): توزيعُ عينةِ البحثِ حسب سبب ادخار أموالهم واستثمارها

السبب	المتوسط	الترتيبُ	T	Sig.	شيوع السبب
لشراء بيت	٢,٩٩٣٩	٣	-.٠٧٨	.٩٣٨	-
لتعليم الأولاد	٣,١١٦٦	٢	١,٤٩٤	.١٣٧	-
لمواجهة كبر السن	٢,٧٨٥٣	٤	-٢,٧٩٨	.٠٠٦	لا
لتكوين ثروة	٢,١٦٠٠	٧	-٢٤,٤٢٩	.٠٠٠	لا
لزيادة الدخل	٣,٣٩٢٤	١	٥,٣٤٦	.٠٠٠	نعم
لمواجه الانخفاض في قيمة العملة	٢,٤٠٩٩	٦	-٩,٢٤٥	.٠٠٠	لا
لزيادة قيمة المدخرات	٢,٦٥٨٤	٥	-٤,٥٩٨	.٠٠٠	لا

المصدر: نتائج الدِّراسة الميدانية

تتعدَّد الأسباب الَّتي تدفع الإنسان لادخار جزء من دخله واستثماره، ويتبيَّن من نتائج التحليل (جدول رقم ٤) أعلاه أنَّ السبب الأوَّل لدى أفراد العينة هو لزيادة الدخل، والسبب الثاني هو لمواجهة مصاريف تعليم الأولاد، ثُمَّ لشراء بيت، وفي المرتبة الرَّابعة لمواجهة مرحلة عدم القدرة على الكسب عندما يكبر في

السن، وفي المرتبة الخامسة زيادة قيمة المدخرات، وفي المرتبة السادسة لمواجه الانخفاض في قيمة العملة، وأخيراً لتكوين ثروة.

تشيرُ نتائجُ اختبار T إلى أنَّ زيادة الدخل شائع بدرجة كبيرة بين أفراد العينة كسبب في ادخار الأموال واستثمارها؛ حيثُ قيمةُ T موجبةٌ ومرتفعةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوى معنويةٍ أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلى أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ يدخرون ويستثمرون بهدف زيادة الدخل.

كما تشيرُ نتائجُ اختبارِ T إلى أنَّ أغلبيةَ أفرادِ العينةِ لا يقومون بالادخار والاستثمار بهدف مواجهة كبر السن، أو لزيادة قيمة المدخرات، أو لمواجه الانخفاض في قيمة العملة، أو لتكوين ثروة؛ حيثُ قيمةُ T سالبةٌ ومنخفضةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوى معنويةٍ أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلى أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ لا يعتقدون بأنَّ هذه العوامل الأربعة تشكل أسباباً لادخار الأموال واستثمارها.

وعليه فإنَّ الفرض بأن لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لأسباب ادخار أفراد العينة لأموالهم واستثمارها غير مقبول.

مناقشة نتائج اختبار الفرض الثالث

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للخدمات المصرفية الَّتي يحصل عليها أفراد العينة من المصارف المحلية. يُبيِّن جدول رقم ٥ نتائج اختبار هذا الفرض، كما يأتي:

جدول (٥): توزيعُ عينةِ البحثِ حسب تعاملهم المصرفي

التعامل	المتوسط	الترتيبُ	T	Sig.	شائع
حساب جاري	٣,١٢١	١	١,٩١٥	.٠٥٧	-
إيداع*	٢,٠٠٠	٢	-	-	لا
اقتراض*	٢,٠٠٠	٢	-	-	لا

* ١٠٠٪ من أفراد العينة الذين أجابوا على هذا السؤال أجابوا بأنهم لا يودعون ولا يقترضون

المصدر: نتائج الدِّراسة الميدانية

يتبيَّنُ من نتائج التحليل (جدولِ رقم ٥)، أنَّ الحساب الجاري يأتي في المرتبةِ الأولى بين الخدمات الَّتي يحصل عليها أفراد العينة من المصارف القائمة.

تشيرُ نتائجُ اختبار T إلى أنَّ الحساب الجاري شائع بين أفراد العينة كخدمة يحصلون عليها من المصارف القائمة؛ حيثُ قيمةُ T موجبةٌ ومرتفعةٌ ومصحوبةٌ بمستوى معنويةٍ أقلَّ من ١٠٪ ممَّا يُمكنُ

الاستنتاجُ معه إلىٰ أنَّ أكثر من ٥٠٪ أفرادِ العينةِ لديهم حسابٌ جارٍ في المصارف المحلية القائمة.

وقد أجمع كلّ أفراد العينة علىٰ أنَّهم لا يودعون ولا يقترضون من المصارف القائمة.

وعليه فإنَّ الفرض بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للخدمات المصرفية الَّتي يحصل عليها أفراد العينة من المصارف المحلية غير مقبول.

مناقشة نتائج اختبار الفرض الرَّابع

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف التقليدية المحلية القائمة. يُبيِّن جدول رقم ٦ نتائج اختبار هذا الفرض، كما يأتي:

جدول (٦): توزيعُ عينةِ البحثِ حسب سبب عدم تعاملهم مع المصارف التقليدية

السبب	المتوسط	الترتيبُ	T	Sig.	شائع
صعوبة الإجراءات	٢,٠٣٢٠	٣	-٦٠,٨٦٨	.٠٠٠	لا
انخفاض العائد / الفائدة	٢,٨٧٥٥	٢	-١,٩٧٦	.٠٤٩	لا
لأنها حرام	٣,٠٠٨٢	١	.١٢٨	.٨٩٨	-

المصدر: نتائج الدِّراسة الميدانية

يتبيَّنُ من نتائج التحليل (جدول رقم ٦)، أنَّ السبب الأوَّل في عدم تعامل أفراد العينة مع المصارف التقليدية القائمة هو شعورهم بأنَّها حرام لأنَّها تتعامل بالفائدة المصرفية المحرَّمة شرعاً، ويأتي في المرتبة الثانية عامل انخفاض الفائدة / العائد وأخيراً صعوبة إجراءات المصرف في التعامل.

تشيرُ نتائجُ اختبارِ T إلىٰ أنَّ أغلبيةَ أفرادِ العينةِ لا يعزون سبب عدم تعاملهم مع المصارف التقليدية إلىٰ انخفاض العائد / الفائدة أو إلىٰ صعوبة إجراءات المصرف التقليدي؛ حيثُ قيمةُ T سالبةٌ ومنخفضةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوىٰ معنويةٍ أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلىٰ أنَّ هذين العاملين مجمع عليهما بأنَّهما لا يشكلان سبباً في عدم التعامل، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ لا يشكل هذان العاملان سبباً في عدم التعامل مع المصارف التقليدية.

وعليه فإنَّ الفرض بأنَّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف التقليدية المحلية القائمة غير مقبول.

مناقشة نتائج اختبار الفرض الخامس

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف الإسلامية المحلية القائمة. يُبيِّن جدول رقم ٧ نتائج اختبار هذا الفرض، كما يأتي:

جدول (٧): توزيعُ عينةِ البحثِ حسب سبب عدم تعاملهم مع المصارف الإسلامية

السبب	المتوسط	الترتيبُ	t	Sig.	شائع
انخفاض العائد	٢,٤٣٩٠	٢	-٨,٦٥٢	.٠٠٠	لا
لا فرق بين الإسلامي وغيره	٣,١٨٥٢	١	٢,٣٩١	.٠١٨	نعم
لا أعرف بوجود المصرف الإسلامي	٢,٣٣٥٤	٣	-١١,٢٥١	.٠٠٠	لا

المصدر: نتائج الدِّراسة الميدانية

يتبيَّنُ من نتائج التحليل (جدولِ رقم ٧)، أنَّ السبب الأوَّل في عدم تعامل أفراد العينة مع المصارف الإسلامية القائمة هو شعورهم بأنَّه لا فرق ملموس بين المصارف التقليدية والإسلامية، ويأتي في المرتبة الثانية عامل انخفاض العائد وأخيراً عدم المعرفة بوجود المصارف الإسلامية.

تشيرُ نتائجُ اختبارِ T إلىٰ أنَّ عدم الشعور بوجود فرق بين المصارف التقليدية والإسلامية يشكل سبباً شائعاً بدرجة كبيرة بين أفرادِ العينة؛ حيثُ قيمةُ T موجبةٌ ومرتفعةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوىٰ معنويةٍ أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلىٰ أنَّ هذا السبب شائع، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ يميلون إلىٰ هذا السبب.

كما تشيرُ نتائجُ اختبارِ T إلىٰ أنَّ أغلبيةَ أفرادِ العينةِ لا يشكل لديهم انخفاض العائد أو عدم المعرفة بوجود المصارف الإسلامية سبباً في عدم تعاملهم مع المصارفِ الإسلامية؛ حيثُ قيمةُ T سالبةٌ ومنخفضةٌ جداً ومصحوبةٌ بمستوىٰ معنويةٍ أقلَّ من ٥٪ ممَّا يُمكنُ الاستنتاجُ معه إلىٰ أنَّ هذين العاملين مجمع عليهما بأنَّهما لا يشكلان سبباً في عدم التعامل، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ أغلبيةَ (أكثر من ٥٠٪) أفرادِ العينةِ لا يشكل هذان العاملان سبباً لديهم في عدم التعامل مع المصارف الإسلامية.

وعليه فإنَّ الفرض بأنَّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف الإسلامية المحلية القائمة غير مقبول.

علاقة المبلغ المستثمر بمتغيرات الدَّراسة الأخرىٰ:

وقد أمكن تكوين النموذج الآتي للعلاقة بين المبلغ المستثمر (كمتغير تابع) بمتغيرات مستقلة

أخرى:

$$y = -1.518 + 0.315x_1 + 0.495x_2 + 0.449x_3 + 0.223x_4 - 0.341x_5 + 0.357x_6 + 0.292x_7$$

حيث؛ (y) المتغير التابع: المبلغ المستثمر، والمتغيرات المستقلة (x1 . . x7) هي كما يأتي:

x_1 تمثل متغير الاستثمار لزيادة قيمة المدخرات، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع، x_2 تمثل متغير انخفاض قيمة الفائدة كسبب في عدم الإيداع لدى المصرف التقليدي، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع، x_3 تمثل متغير الحصول على أرباح منتظمة من رجل الأعمال، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع، x_4 تمثل متغير العمل في الخارج لجمع المدخرات، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع، x_5 تمثل متغير امتلاك جهاز فاكس وهذا المتغير ذو إشارة سالبة بمعنى أنه يرتبط ارتباطاً عكسياً مع المتغير المستقل، x_6 تمثل متغير معرفة بعمل رجل الأعمال كسبب للإيداع لديه، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع، x_7 تمثل متغير امتلاك جهاز كمبيوتر، وهو ذو إشارة موجبة، بمعنى أنَّه يرتبط ارتباطاً طردياً مع المتغير التابع.

وقد بلغت قيمة F ١٦,١٧٣ للنموذج ودالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠

درجة الارتباط بين متغيرات النموذج:

جدول (٨)

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.701(a)	.491	.461	.539

يتبين من نتائج التحليل (جدول رقم ٨) أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي ٧٠٪ وهي درجة ارتباط مرتفعة تدلُّ على ارتباط طردي قوي.

كما تدلُّ نتائج التحليل أن المتغيرات المستقلة مفسرة للمتغير التابع بنسبة تقترب من ٥٠٪، وهي نسبة مفسرة مرتفعة، بمعنى أن نسبة التغير في المتغير المستقل الناتج عن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي ٥٠٪، أما ٥٠٪ الباقية فإنها ناتجة عن التغير في المتغيرات العشوائية والتي لم تدخل النموذج، إما بسبب عدم القدرة على قياسها، أو تم تجاهلها وعدم استيعابها في النموذج. كما أنَّ R^2 مرتفعة = ٠,٤٦١.

ملخص نتائج البحث

١. إنَّ أغلب أصحاب الودائع المستثمرة خارج الجهاز المصرفي ممن شملهم البحث هم من الرجال المتزوجون الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠-٥٠ سنة والعائلون لأسرٍ يقل عدد أفرادها عن عشرة، وغالبيتهم دون المستوىٰ الجامعي في التعليم، وأكثر من نصفهم يعملون لحسابهم.

٢. إنَّ أغلب أصحاب الودائع المستثمرة خارج الجهاز المصرفي ممن شملهم البحث لم يعملوا في خارج الوطن لتكوين المدخرات، وأكثر من ثلثيهم تملك مصدر دخل واحد، ونصفهم تقريباً يحصلون علىٰ دخول لا تزيد عن خمسمائة دولار في الشهر.

٣. أودع أغلب أصحاب الودائع أموالهم لدىٰ رجال الأعمال بناءً علىٰ نصيحة وسيط بينهم، قامت العلاقة بين أصحاب الودائع ومن يستثمرها في غالبيتها علىٰ كتابة وصل أمانة، وقد تركز عمل رجال الأعمال في المجال التجاري دون سواه، ونصفهم تقرياً أودع مبالغ لا تزيد قيمتها عن ١٠٠٠٠ ﷼، وحصلوا علىٰ معدل ربح أقل من ٢٤٪.

٤. ملكية التلفزيون، والبيت، والتلفون شائعة بين أفراد العينة.

٥. ملكية الأرض والفاكس والكمبيوتر غير شائعة بين أفراد العينة.

٦. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الأصول المعمرة ومستوىٰ التعليم.

٧. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الأصول المعمرة ومستوىٰ الدخل.

٨. السبب الشائع بين أفراد عينة البحث للادخار والاستثمار هو محاولة زيادة الدخل، بينما باقي الأسباب لم تكن شائعة.

٩. إنَّ الخدمة الأهم الَّتي يحصل عليها غالبية أفراد العينة من المصارف هي الحساب الجاري.

١٠. جميع أفراد العينة لا يودعون ولا يقترضون من المصارف القائمة.

١١. إنَّ انخفاض العائد / الفائدة وصعوبة إجراءات المصرف في التعامل مع الزبائن لا يشكلان سبباً لغالبية أفراد عينة البحث في عدم التعامل مع المصارف التقليدية القائمة.

١٢. إنَّ سبب عدم تعامل غالبية أفراد العينة مع المصارف الإسلامية القائمة هو شعورهم بأنَّه لا فرق ملموس

بين المصارف التقليدية والإسلامية.

١٣. إنَّ انخفاض العائد وعدم المعرفة بوجود المصارف الإسلامية لا يشكلان سبباً لغالبية أفراد عينة البحث في عدم التعامل مع المصارف الإسلامية القائمة.

١٤. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة شيوع ملكية الأصول المعمرة الشائعة بين أفراد عينة البحث.

١٥. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لأسباب ادخار أفراد العينة لأموالهم واستثمارها.

١٦. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للخدمات المصرفية الَّتي يحصل عليها أفراد العينة من المصارف المحلية.

١٧. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف التقليدية المحلية القائمة.

١٨. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية للأسباب الَّتي تمنع أفراد العينة من التعامل مع المصارف الإسلامية المحلية القائمة.

التوصيات

تشير نتائج البحث إلىٰ وجود مشكلة لدىٰ القنوات الرسمية المتمثلة في المصارف سواء التقليدية منها أو الإسلامية، وهذه المشكلة هي عدم قدرتها علىٰ الوصول إلىٰ فئات اجتماعية متعددة ومنها جزء هام من أصحاب المدخرات، وهناك أسباب متعددة لمثل هذه المشكلة، كشف البحث الحالي عن بعضها، ولكنها تستحق مزيداً من الأبحاث إذا أريد للجهاز المصرفي تطوراً أكبر وتأثيراً أكبر في المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ وعليه يمكن التوصية بما يأتي:

١. ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث التسويقية الميدانية التي تحدد تفضيلات العملاء الحاليين للمصارف والمحتملين.

٢. ضرورة العمل علىٰ جعل سياسات المصارف أكثر جذباً لأفراد المجتمع، مثال ذلك زيادة نسبة العوائد علىٰ الودائع، وتبسيط إجراءات التعامل مع المصارف.

٣. ضرورة التأكيد علىٰ القيام باتصالات شخصية مع العملاء كجزء من عناصر المزيج الترويجي للمصارف.

٤. ضرورة وضع قوانين وأنظمة تكفل حماية مدخرات المواطنين، وتحدد بصرامة جهات تلقي الأموال

لاستثمارها.

٥. ضرورة تقصي أسباب تدني مشاركة النساء في عمليات الادخار والإيداع والاستثمار سواء عبر الجهاز المصرفي أو خارجه.

المراجع العربية

١. البلاط، السيد عبد الفتاح: الاستثمار في الخارج عند الفرد السعودي، الإدارة العامَّة، المجلد ٣٥، العدد الرابع، (١٩٩٦م).
٢. بنك فلسطين: تقريرُ مجلس الإدارة السنوي و الميزانية العامة، ١٩٩٥م، صفحة ٨.
٣. حامد، أسامة: ودائعُ البنوكِ في الخارج ، الحياةُ الجديدةُ ، عدد ٦٥ ، ٢٣ - ١٠ - ١٩٩٥م.
٤. حسن، محمد عطيات و إبراهيم، درويش مرعي : تطويرُ شركات توظيف الأموال لخدمة أهداف التنمية، المؤتمرُ العلميُّ الأولُ في شركاتِ توظيفِ الأموالِ الإسلاميةِ و مناخُ الاستثمارِ في مصرَ (الواقع و المستقبل)، القاهرة، ١٢ - ١٤ إبريل ١٩٨٨م.
٥. جاب الله، رفعت محمد: دراسة استطلاعية لأهم مشكلات مناخ الاستثمار التي تواجه شركات توظيف الأموال الإسلامية، المؤتمرُ العلميُّ الأولُ في شركاتِ توظيفِ الأموالِ الإسلاميةِ ومناخُ الاستثمارِ في مصرَ (الواقع و المستقبل)، القاهرة ، ١٢ - ١٤ إبريل ١٩٨٨م.
٦. سند، عرفة: المشكلاتُ الإداريةُ و التنظيميةُ التي تواجهُ شركات توظيف الأموال الإسلامية، المؤتمرُ العلميُّ الأولُ في شركات توظيف الأموالِ الإسلامية ومناخُ الاستثمار في مصرَ (الواقع والمستقبل)، القاهرة، ١٢ - ١٤ إبريل ١٩٨٨م.
٧. الصائغ، ناصر بن محمد: دوافع المستثمر السعودي نحو الاستثمار في الخارج، الإدارة العامَّة، العدد ٨٠، (١٩٩٢م).
٨. صالح، علي محمود: تحليل دوافع المتعاملين مع شركة بيت المال الفلسطيني العربي نحو قطاع التمويل بالمرابحة، جامعة القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠م.
٩. صامد الاقتصادي: المؤسساتُ الماليةُ الفلسطينيةُ و دورُ البنوكِ الإسرائيليةِ في الأراضي المحتلة، صامد الاقتصادي، عدد ٧٫٣، ص ١٢٤.
١٠. سلطةُ النقد الفلسطينية: التقارير السنوية، ١٩٩٥م -٢٠٠٣.
١١. سلطةُ النقد الفلسطينيةَ: النشرةُ الإحصائيةُ الشهريةُ ، نيسان ١٩٩٧ م .
١٢. الشوا، هاشم عطا، جريدة فلسطين، الجمعة ٣١ - ١٠ - ١٩٩٤م.
١٣. عاشور، يوسف حسين محمود: "آفاقُ النظام المصرفيِّ الفلسطينيِّ"، فلسطين، غزة، (٢٠٠٣م).
١٤. عاشور، يوسف حسين محمود: العوامل المؤثرة على قرار الإيداع بهدف الاستثمار لدى صراف منهار "حالة تطبيقية"، آفاق جديدة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة المنوفية، (٢٠٠٠م).
١٥. عاشور، يوسف حسين محمود: تقييم دور الصرافة في فلسطين في زمن الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧م - ١٩٩٣م)، مجلة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العددُ الثاني (١٩٩٩م).
١٦. عاشور ، يوسف حسين محمود : تقييمُ دورِ المصارفِ الإسرائيليةِ التي عملتْ في فلسطينَ (١٩٦٧م - ١٩٩٣م) ، مجلةُ كليةِ التربيةِ ، العددُ الأولُ ، غزة ، (١٩٩٧م) .
١٧. عبد القادر، عزت: الشركات التجارية "شركات تلقي الأموال"، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٨. غانم، عبد الله عبد الغني: التبادل وعمليات الاستثمار والادخار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (١٩٨٢م).
١٩. القليوبي ، سميحة : الشركات التجارية "الشركات العامة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، (١٩٩٣م).
٢٠. كنعان، رياض: قطاعُ البنوك في الكيان الصهيوني، صامد الاقتصادي، السنة الرابعة، العدد ٢٥، شباط (١٩٨١م).
٢١. ماس "معهد فلسطين للأبحاث والدراسات الاقتصادية": ٢٢ بنكاً عاملاً في فلسطين، الأيام، عدد ٢، ٢٦ - ١٢ - ١٩٩٥م، صفحة ٦.
٢٢. المصري ، حسني : الإطار القانوني و التنظيمي لشركات توظيف الأموال الإسلامية، المؤتمرُ العلميُّ الأولُ في شركاتِ توظيف الأموال الإسلاميةِ و مناخُ الاستثمار في مصرَ (الواقع والمستقبل)، القاهرة، ١٢ - ١٤ إبريل ١٩٨٨م -١.
٢٣. المصري، حسني: المشكلاتُ القانونيةُ والإجرائيةِ التي تواجه شركاتِ توظيفِ الأموالِ الإسلاميةِ، المؤتمرُ العلميُّ الأولُ

في شركات توظيف الأموال الإسلامية و مناخُ الاستثمار في مصرَ (الواقع والمستقبل)،القاهرة، ١٢ - ١٤ إبريل ١٩٨٨م٢.
٢٤. الأممُ المتَحدةُ "مكتَبُ المنسَق الخاصِّ للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة" : الأوضاعُ الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، تقريرٌ ربعُ سنويٍّ : شتَاء - ربيَع ١٩٩٧ م ، غزة، إبرَيل ١٩٩٧م.

المراجع الأجنبية

25. Data : Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation " The Financial System in the Palestinian Territories " , Volume III , January 1995 .

26. Hakim, Catherine, Research Design : Strategy and Choices in The Design of Social Research, Contemporary Social Research : 13, series editor : Martin Bulmer, Allen and UNWIN, London, 1987, page 120.

27. UNCTAD : The Palestinian Financial Sector Under Israeli Occupation , UNCTAD/ST/SEU/Rev.1 1989.

28. United Nations-a "office of the special coordinator in the occupied territories: Economic and social conditions in the Westbank and Gaza strip, Quarterly Report:Autumn 1996, Gaza , 29 October 1996.

29. United Nations - b "office of the special coordinator in the occupied territories": Economic and social conditions in the Westbank and Gaza strip , Quarterly Report : Winter - Spring 1997 , Gaza , 1 April 1997 .

30. United Nations - c "office of the special coordinator in the occupied territories": Programme of cooperation for the Westbank and Gaza strip 1998 - 1999.

ملحق (١)
مواصفات عينة البحث الشخصية والاجتماعية

جدول (٩): توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ فئات العمر

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
أصغرُ من ٣٠ سنة	١٢,٧	٣
٣٠ - ٥٠ سنة	٤٤,٨	١
أكبرُ من ٥٠ سنة	٤٢,٥	٢
المجموع (n=252)	١٠٠٪	

جدول (١٠): توزيعُ عينةِ البحث حسبَ الجنس

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
رجالٌ	٩٢,١	١
نساءٌ	٧,٩	٢
المجموع (n=252)	١٠٠٪	

جدول (١١): توزيعُ عينةِ البحث حسبَ الحالة الاجتماعية

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
أعزب	٦,٠	٢
أرمل / مطلق	٣,٦	٣
متزوج	٩٠,٥	١
المجموع (n=252)	١٠٠٪	

جدول (١٢): توزيعُ عينةِ البحث المتزوجين حسبَ عدد أفراد أسرهم المعالين

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
أقلّ من ٥	٤١,٤	٢
٥ - ١٠	٤٤,٣	١
أكثر من ١٠	١٤,٣	٣
المجموع (n=244)	١٠٠٪	

جدول (١٣): توزيعُ عينةِ البحث حسبَ مستواهم التعليمي

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
بدون	٠,٤	٣
أقل من جامعي	٦١,٨	١
جامعي	٣٧,٨	٢
المجموع (n=249)	١٠٠٪	

جدول (١٤): توزيعُ عينةِ البحث حسبَ مهنهم وأعمالهم الحالية

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
لا يعمل	١٤,١	٣
موظف براتب	٣٢,٤	٢
يعمل لحسابه	٥٣,٥	١
المجموع (n=241)	١٠٠٪	

ملحق (٢)
مواصفات أفراد عينة البحث من حيث الدخل ومصادره

جدول (١٥) توزيعُ عينةِ البحث حسبَ ما إذا كانوا قد عملوا في الخارج

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
لا (لم يعملوا في الخارج)	٨٨,٥	١
نعم	١١,٥	٢
المجموع (n=250)	١٠٠٪	

جدول (١٦) توزيعُ عينةِ البحث حسبَ الدخل الشهري

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
بدون	١٠,٨	٣
أقل من ٥٠٠$	٤١,٤	٢
٥٠٠$ - ١٠٠٠$	٤٧,٨	١
المجموع (n=249)	١٠٠٪	

جدول (١٧) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ ما إذا كانوا يملكون أكثر من مصدر من مصادر الدخل

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
لا	٦٩,٦	١
نعم	٣٠,٤	٢
المجموع (n=207)	١٠٠٪	

جدول (١٨) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ ما إذا كان دخلهم يكفيهم

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
الدخل لا يكفي	٢٩,٢	٢
نعم الدخل يكفي	٧٠,٨	١
المجموع (n=161)	١٠٠٪	

جدول (١٩) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ ما إذا كانوا مدينين

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
لا	81.9	١
نعم	18.1	٢
المجموع (n=248)	١٠٠٪	

ملحق (٣)
علاقة أفراد العينة مع مَن أودعوا لديهم الأموال بهدف الاستثمار

جدول (٢٠) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ كيفية معرفتهم بمن أودعوا لديه أموالهم

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
قريب / جار	٢٩,٠	٢
وسيط	٦٢,٩	١
لا علاقة مباشرة	٨,٢	٣
المجموع (n=245)	١٠٠٪	

جدول (٢١) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ مجال عمل من أودع لديهم الأموال

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
تجارة	٩٩,٢	١
صناعة	٨.	٢
المجموع (n=251)	١٠٠٪	

جدول (٢٢) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ الضمان الذي حصل عليه المودعين

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
سند	١٨,٣	٣
وصل أمانة	٥٧,٣	١
عقد	٢٤,٤	٢
المجموع (n=246)	١٠٠٪	

جدول (٢٣) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ حجم رأس المال المودع

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
أقل من 10000$	٤٩,٠	١
10000$ - 50000$	٣٧,١	٢
50000-100000$	١٣,٩	٣
المجموع (n=245)	١٠٠٪	

جدول (٢٤) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ ما إذا كانت الوديعة تشكل كل المدخرات

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
ليس كل ما لدي من مدخرات	٣٠,٥	٢
كل ما لدي من مدخرات	٦٩,٥	١
المجموع (n=243)	١٠٠٪	

جدول (٢٥) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ ما إذا كانت الوديعة ملكهم

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
ليست لي	٩,٦	٢
نعم إنها لي	٩٠,٤	١
المجموع (n=239)	١٠٠٪	

جدول (٢٦) توزيعُ عينةِ البحثِ حسبَ معدلات العوائد التي حصلوا عليها

الفئةُ	النسبةُ المئويةُ الصالحةُ	الترتيبُ
١ - ٢٤	٧٧,٩	١
أكثر من ٢٤٪	٢٢,٢	٢
المجموع (n=239)	١٠٠٪	